الموضوعية عند نقاد الحديث-نقد الرواة نموذجا-

طالبة الدكتوراه (ل، م، د): بوقفة ليلى
إشراف: أ.د/ صالح عومار

Received:14/04/2018
Accepted:01/05/2019
Published :23/06/2019

ملخص

هذا المقال يتكلم عن مسألة علمية متعلقة بمنهج النقد عند المحدثين ومدى علميته ، وهي " الموضوعية عند نقاد الحديث-نقد الرواة نموذجا-"، وقد ضبطت تحت هذا العنوان اصطلاح الموضوعية، ودرستها من الناحية الشرعية، ثم بينت سبق المحدثين إلى استخدام الموضوعية العلمية بضوابطها الشرعية، من خلال تتبع مراحل العملية النقدية، ابتداء من الدوافع والمنطلقات والأسس، وصولا إلى الوسائل والأساليب، وتأثير ذلك على دقة وسلامة المنهج النقدي ككل.

L'objectivité des critiques de "hadith".-Critque des narrateurs,un modèle-

Resumè

Cet article parle d'une question scientifique qui concerne la méthodologie de critique chez les parleurs et le taux de sa science. Il s'agit de:" les parleurs ont déjà utilisé l'objectivité dans leur critique pour les narrateur. Il sintitule:"l'expression de l'objectivité " et

l'a étudié du côté légitime puis a montré que les parleurs ont précédé l'emploi de l'objectivité scientifique avec ses contrôles légitimes. En suivant des étapes de la science critique. Commençant par les causes, les principes et les bases et arrivant aux moyens et méthodes et leur influence sur l'exactitude de l'approche critique en tonalité.

تقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

إن الناظر في أصول البحث العلمي ومناهجه، يلحظ سَبق العلماء المسلمين في العديد من العلوم، والتي يأتي في مقدمتها، علم النقد عند المحدثين، هاته الطائفة التي كان لها أسبقية التأسيس لمنهج نقدي علمي رصين، اعتمد على الموضوعية التي تُعدّ أحد مرتكزات المناهج العلمية، والموضوعية كمصطلح تعد من الألفاظ الأكثر رواجا واستعمالا في وقتنا الحالي عند العلماء والباحثين، فنجد كل صاحب فكرة يضفي صفة الموضوعية على أفكاره، مع ملاحظة أنَّ هذا المصطلح ليس عربي الأصل، إذ هو بهذا التركيب من الألفاظ الدخيلة على اللُّغة العربية، وإن كان يوجد ما يقابل معناه الشرعي كالعدل والإنصاف. وانطلاقا من ذلك رأيتُ تناول هذا المصطلح عند نقاد الحديث من خلال مقال بعنوان: " الموضوعية عند نقاد الحديث-نقد الرواة نموذجا- "، وقد اكتفيت فيه بباب "نقد الرواة" فقط دون نقد المتن حتى لا يطول.

ثم إن نسبة الموضوعية لمنهج النقد عند المحدثين يجب أن لا يكون بمفهومه الغربي المادي المبالغ فيه؛ والذي يدعوا إلى التجرد التام من كل الأمور الذاتية المحيطة بالباحث، والتنصل من كل المبادئ والأسس القبلية، بل يكون وفق ضوابط شرعية تتماشى ومبادئ العدل والانصاف. وانطلاقا من ذلك أقول: ما المقصود بالموضوعية؟ وما هي أهم المعايير الشرعية لاعتمادها؟ وهل روعيت بضوابطها في عمل المحدثين النقدي؟ وما مدى سبق نُقّاد الحديث في اعتماد أسس المنهج العلمي؟ الإجابة على هذه التساؤلات ستكون وفق خطة البحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الموضوعية.

المطلب الأول: الموضوعية؛ لغة، واصطلاحا.

المطلب الثاني: التأصيل الشرعي للموضوعية.

المبحث الثاني: سبق المحدثين إلى استخدام الموضوعية في نقدهم للرواة.

المطلب الأول: موضوعية الدوافع والمبادئ؛ الملامح النظرية والتطبيقية.

المطلب الثاني: موضوعية الوسائل والأساليب؛ الملامح النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول: ماهية الموضوعية

اصطلاح "الموضوعية" لم يُعهد استعماله عند علمائنا الأقدمين، والظاهر أنه بهذا التركيب من الألفاظ الدخيلة على اللُّغة العربية، الشيء الذي استدعى البحث عن معناه لغة واصطلاحاً، ومن ثم النظر في تأصيله الشرعي، وهو الآتي بيانه في هذين المطلبين.

المطلب الأول: الموضوعية؛ لغة، واصطلاحا.

مصطلح الموضوعية من مخرجات الحضارة الأوربية وثقافتها، وهو واسع الاستعمال عندهم، وبخاصة في الأوساط العلمية، ثم وفدَ إلينا وذاع استعمالُه في غالب الكتابات العلمية والنقدية والأدبية...، مما يدعو إلى ضرورة تتبع معانيه اللغوية وكيفية وروده في المعاجم العربية القديمة منها والحديثة، قصد تجلية معناه لغة واصطلاحا.

الموضوعية لغة.

إنَّ البحث عن المعنى اللغوي للموضوعية في معاجم اللغة القديمة منها والحديثة يُعد من الصعوبة بمكان، لأن المعاجم القديمة وإن أشارت للجذر الثلاثي للكلمة، فإنَّها لم تذكرها بهذا الرسم، لذلك سأتتبع أولا ورود الجذر الثلاثي لكلمة الموضوعية في تلك المعاجم؛

يقول ابن فارس –رحمه الله–: "الْوَاوُ وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطِّهِ ... وَوُضِعَ فِي تِجَارَتِهِ يُوضَعُ: خَسِرَ... والْوَضِيعُ: الرَّجُلُ الدَّنِيُّ... وَالرَّجُلُ الْمُوَضَّعُ: الَّذِي لَيْسَ بِمُسْتَحْكِمِ الْأَمْرِ"،[1] وقال الراغب –رحمه الله–: "الوَضْعُ أعمّ من الحطّ، ومنه: المَوْضِعُ، قال تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ) (النساء

[1] – معجم مقاييس اللغة 118/6، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، ط(1399/ 1979).

46)... ويقال: وَضَعَتِ الحملَ فهو مَوْضُوعٌ... وَوَضْعُ البيتِ: بناؤُهُ، قال الله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ) (آل عمران96)..." [1]، ويقول ابن منظور -رحمه الله-: "الوَضْعُ: ضِدُّ الرَّفْعِ، وضَعَه يَضَعُه وَضْعاً ومَوْضُوعاً... وتَوَاضَعَ القَوْمُ على الشَّيْءِ: اتَّفَقُوا عَلَيْهِ... والأحاديثُ المَوْضُوعَةُ، هِيَ المخْتَلَقَةُ الّتِي وُضِعَتْ على النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وافْتُرِيتْ..." [2]، وجاء عند الجرجاني-رحمه الله-: "الموضوع: هو محل العرض المختص به، وقيل: هو الأمر الموجود في الذهن، وموضوع كل علم: ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية، كبَدَنِ الإنسان لعلم الطب..." [3]، ومن خلال ما سبق يتبين بأن كلمة الموضوعية في المعاجم القديمة لها عدّة معان، أهمّها: الخفض والوضع والترك والحطّ والإسقاط، والتثبيت والبناءُ والإضمار والاتفاق، والخسارة والسرعة والاختلاق، وهذه المعاني ليست لها علاقة بالمعنى الاصطلاحي المتداول للموضوعية، وذلك راجع في اعتقادي إلى أن أصل كلمة الموضوعية ليس عربيا.

أما فيما يخص المعاجم الحديثة، فيعتبر "المعجم الوسيط" أول معجم لغوي تناول المعاني اللغوية لمصطلح "الموضوعية" – في حدود اطلاعي -، وقد جاء فيه: "الْمَوْضُوع الْمَادَّة الَّتِي يبْنى عَلَيْهَا الْمُتَكَلّم أَو الْكَاتِب كَلَامَه،... الموضوعية فِي الفلسفة منحى فلسفي يرى أَن الْمعرفَة إِنَّمَا ترجع إِلَى حَقِيقَة غيرِ الذَّات المدركة"،[4]

---

[1] – المفردات في غريب القرآن 1/ 874، طبع مكتبة نزار مصطفى البار.

[2] – لسان العرب 396/9، 397 – دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

[3] – التعريفات 1/ 236، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 (1403/ 1983).

[4] – مجمع اللغة العربية 3/ 2457، دار الدعوة، القاهرة.

وفي القواميس الحديثة أيضا نجد "معجم اللغة العربية المعاصرة" حيث جاء فيه: "النزعة الموضوعية مذهبٌ يرى أنَّ المعرفة ترجع إلى حقيقة غير الذات المدركة، وعكسُها النّزعَةُ الذّاتية... ما تساوى علاقتُه بجميع المشاهدين برغم اختلاف الزوايا التي يشاهدون منها، ويستلزم ذلك كون الحقائق العلمية مستقلة عن قائليها بعيدة عن التأثر بأهوائهم وميولهم ومصالحهم... "[1]، وجاء في "معجم النفائس": "الموضوعي المنسوب إلى الموضوع والمجرد عن المرامي الشخصية، المسند إلى معطيات راهنة... الموضوعية التجرد والحياد في الرأي والموقف".[2] إن المتتبع لورود اصطلاح الموضوعية في المعاجم الحديثة يجد أنها قد عرّفتها من زاويتين؛ الأولى = متعلقة بما يقابل الموضوعية في المعاجم القديمة من معاني الوضع والحط والترك، والثانية = مستنبطة من التعاريف الغربية الفلسفية التي تعرفها: "بأنها مذهب يرى أنَّ المعرفة ترجع إلى حقيقة غير الذات المدركة، وعكسها الذاتية"، ووجود هذا التعريف الاصطلاحي في المعاجم اللغوية راجع إلى كون هذا الاصطلاح ليس عربي الأصل.

الموضوعية اصطلاحا.

أوّل استعمال لمصطلح الموضوعية في أوروبا، كان في البحوث العلمية الطبيعية القائمة أساسا على العقل والملاحظة والتجربة، ثم سرعان ما انتقل ذلك إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تختلف في طبيعتها وأسسها عن العلوم الطبيعية، مما أدى إلى خلط في المفاهيم، التقطته غالبية العقول الإسلامية وصارت تتغنى بشعار غربي

---

[1] – أحمد عمر بمساعدة فريق عمل 4/ 2458، عالم الكتب، القاهرة، ط1 (1429/ 2008).

[2] – أحمد أبو حاقة ص1374، دار النفائس، عمان– الأردن.

قد يَمَسُّ عقيدَتها ويهدر جهود أئمتها، ونسيت هذه العقول أو تناست معاني الإنصاف والعدل والتجرد،[1] ولعلّه من الإنصاف في هذا الفرع أن نبدأ أولا ببسط معنى الموضوعية عند النموذج الأوروبي، فمن تعاريفهم: "الموضوعية مذهب يرى أنَّ المعرفة ترجع إلى حقيقة غير الذات المدركة وعكسها الذاتية" [2]، وفي نفس هذا الاتجاه عرّفها العديدُ من الباحثين في البلاد الإسلامية، منهم عبد الوهاب المسيري إذ يقول: "تُعبِّر الموضوعية عن إدراك الأشياء على ما هي عليه، دون أن يشوبَها أهواءٌ أو مصالحُ أو تحيّزات، أي تستند الأحكامُ إلى النظر إلى الحقائق على أساس العقل" [3]، ويُعرّفها محمد زويل: "الموضوعية تعني: الحكم على الأشياء بمنطقٍ وحِيادٍ بعيدا عن الهوى أو التفضيلات الشخصية أو التأثيرات العاطفية"[4]، ويُعرّفها عبد الكريم بكار بقوله: "مجموعة من الأساليب والخطوات والأدوات التي تُمكّننا من الوقوف على الحقيقة، والتعامل معها على ما هي عليه بعيداً عن الذاتية والمؤثرات الخارجية" [5]، وبما أنَّ الموضوعية هي أحد أهم أسس البحث العلمي فقد بحثتُ في كتب المنهجية العلمية لعلّي أعثر على تعريف يتماشى والبحث الإسلامي، فوجدت هذه الكتب

---

[1] – وهذا لا يعني عدم استعمالها، بل الحاجة إلى استعمالها أكبر لكن بشرط معرفة معناها ومراعاة ضوابطها.

[2] – أحمد عمر بمساعدة فريق عمل 4/ 2458، مرجع سابق.

[3] – عبد الوهاب المسيري "العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة" 2/ 447، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2005.

[4] – مقال بعنوان "عشر خطوات لاكتساب الموضوعية"، 9سبتمبر2017، ص2، شبكة ينابيع: www.yanabeea.net.

[5] – فصول في التفكير الموضوعي ص6، دار المنارة، جدة، السعودية، ط1، 1407هـ.

اكتفتْ بالتأكيد على أهمية الموضوعية وأنها من صفات الباحث والبحث الناجح، يقول أحمد شلبي: "من علامات هذه الموهبة ألا يُسلم تسليما مطلقا بالآراء التي سُبق بها والتي قرّرها أسلافه..." [1]، وانطلاقا مما سبق ومن القاعدة التي تقول: "الحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوره" كان لابد من ضبطٍ اصطلاحيٍّ شرعيٍّ لهذا المصطلح يبين معالم العقل والنزاهة والحياد وحدودها في التعاريف السابقة، ومن بين الذين عُنوا بذلك الأستاذ صالح عومار إذ يقول: "فالموضوعية من الوجهة الإسلامية تعني: تجرّد الإنسان من العوامل الذاتية – مثل: الغرض والهوى –، والترفّع عن الموازين الوضعية، بحثا عن الحقّ لذاته من أجل نيل مرضاة الله سبحانه وتعالى" [2]، ويقول أيضا: "والتّعامل مع الحديث النبوي وأحكامه ينبغي أن يكون تعامُلَ تَبَعٍ وانْقيادٍ، لا تعامل تقليد لرأيٍ فقهيٍّ وتبرير له" [3]،ويقول محمد العمري: "الموضوعية في البحث العلمي ضرورة علمية وأخلاقية، وهي لا تعني التجرّد المطلق وإطلاق العنان للعقل من غير ضوابط أو مرجعية تحكمه... ولعلَّ من أهمّ أساسيات هذه

---

[1] – كيف تكتب بحثا أورسالة، مكتبة النهضة، القاهرة-مصر، ط21(1992م)، ص21. ينظر: نصر سلمان-سعاد سطحي، إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط(2011)، ص18. -جودت عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، الأردن، ط(1428هـ-1007م).ص55.–يوسف القاضي، مناهج البحوث وكتابتها، الرياض-السعودية، ط(1404هـ-1984م)، ص15، 21.

[2] – محاضرات في الجرح والتعديل/ مقدمة لطلبة الليسانس، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة –الجزائر، ص3.

[3] – مذكرة في أحاديث الأحكام/ لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، ص25.

الموضوعية هو السعي إلى معرفة الحق" [1].

الموضوعية الإسلامية: القول بأنَّ الموضوعية اصطلاح دخيل مستحدث، لا يعني أن علماء الإسلام عموما ونُقّاد الحديث خصوصا لم يكونوا منهجيين، بل إنَّهم كانوا يسيرون وفق منهج رباني الأصل الغالب فيه العدل والقسط والإنصاف والتجرد[2]، وإن كان يوجد من يقول بطرح الموضوعية واعتماد المفاهيم السابقة، فإنَّ ضرورة اعتمادها أكبر من طرحها، مع ضبط مفهومها بما ينسجم ومعاني العدل والإنصاف، واعتمادا على كل ما سبق تبيَّن لي – في حدود اطلاعي – أنَّه يمكن تعريف الموضوعية من خلال ثلاث زوايا؛

1- الموضوعية بمعناها العام(التأصيل لها في الدين الإسلامي): هي ذلك المنهج الفطري الرباني الذي يُعرِّف الخَلْقَ على الحَقِّ بِحَقٍّ فيسعدوا في دنياهم وأخراهم، والعجب كل العجب ممن يوصفون بالموضوعية وهم يجحدون حقَّ ربّ

---

[1] – "دراسات في منهج النقد عند المحدثين" ص352، دار النفائس، عمان- الأردن، ط1 (1430/ 2000).

وينظر أيضا: عبدالرحمن بن صالح "الموضوعية في العلوم التربوية" ص6، دار المنارة، جدة، السعودية، ط1، 1407 – محمد بن صامل السلمي "منهج كتابة التاريخ الإسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري" ص112، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1429.

[2] – هذا هو الأصل العام في نقد الرجال عند النقاد، وهو لا ينفي وجود بعض الاستثناءات عند بعض المحدثين كالتدليس جرح الأقران أو بعض الميولات النفسية التي تصدى لها نقاد الحديث وبينوا بطلانها وفقا لأسس ومعايير علمية ومنهجية؛ والتي لا تطعن أو تبطل الأصل العام في منهج النقد الحديثي.

البريّة.

2- الموضوعية في البحث العلمي: هي تلك السمة العلمية الشرعية التي يجب أن تتوفر في مجموع الوسائل والأساليب التي يعتمدها الباحث في بحثه، حيث منطلقها الروح الإيمانية، وغايتها تقوى ربّ البرية، فمن يحركه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وما ينبني على ذلك من مسائل = لا يَكذبُ ولا يسرق ولا يُلفِّق، ولعلّي الآن أسمع من يقول: بل هذه هي قمّة الذاتية؟ كلا فديننا وإنّ رسم لنا هذا المسار إلاَّ أنه يدعو إلى التفكر والتدبّر والإبداع، ويكفي في ذلك أنَّ أول ما نزل من الوحي: (اقْرَأْ).

3- **الموضوعية عند الأئمة النّقاد**: هي تلك السمة العلمية الشرعية التي ميزت مجموع الوسائل والأساليب التي اعتمدها نقاد الحديث للتمييز بين المقبول والمردود.

المطلب الثاني: التأصيل الشرعي للموضوعية.

إنَّ دعوة القرآن إلى القسط[1] والإنصاف والعدل والتجرد[2]، لهو من أعظم مفاخر هذه الأمة التي تدل على مصدرية وشمولية هذا الوحي، الذي يدعوهم أولا إلى إنصاف ربّهم بتوحيده، ثم إنصاف أنفسهم و إنصاف الآخرين، وسأحاول في هذا

---

[1] – القسط لغة النصيب والميزان، واصطلاحا هو العدل في المعاملة وأخذ النصيب بالعدل. ينظر: مجمع اللغة العربية، 2/ 734. مرجع سابق – المناوي "التوقيف على مهمات التعاريف" ص271، عالم الكتب، القاهرة، ط1 (1410/ 1990).

[2] – التجرد من تجرد يتجرد تجردا، تعرّى من ثوبه، والتجرد والحيادية عدم الخضوع للميول والعواطف. ينظر: مجمع اللغة العربية 1/ 110، مرجع سابق – أحمد عمر بمساعدة فريق عمل 1/ 36، مرجع سابق.

المطلب التأصيل الشرعي للموضوعية:

أولا: الموضوعية في القرآن الكريم

على الرغم من أنَّ القرآن الكريم لم يتناول الموضوعية بهذا الاصطلاح – كما سبقت الإشارة – لكونه اصطلاحا حادثاً على اللّسان العربي الذي نزل به القرآن الكريم، إلاَّ أنَّه عبَّر عنها بمفردات أخرى كالقسط والعدل والاستقامة والأمانة وبيَّن أهم أسسها وضوابطها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالقرآن الكريم قد حاز السبق في تطبيق هذه المعاني من خلال جانبين، الأول منها خاص بدعوة المسلمين إلى إنصاف ربهم بتوحيده، وإنصاف أنفسهم والآخرين من المسلمين وغير المسلمين، والثاني خاص بطريقة عرض الموضوعات وتناولها كعرض أقوال المشركين والمكذّبين مع بيان بطلانها، وإنصاف من يستحق الإنصاف، فالقرآن الكريم هو كلام الله عزّ وجل الذي من أسمائه "العدل"، فالله عز وجل أنصف الخلق فلم يتركهم تائهين، بل أنزل عليهم الكتب وأرسل إليهم الرسل، وبيَّن لهم طَرِيق النور من طُرُق الظلمات، وانطلاقا من هذا المنهج الرباني بنى الأئمة النقاد منهجهم في نقد السنة النبوية عموما والرواة خصوصا، والآيات المؤكدة لذلك كثيرة، منها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ) (النساء135)، وكذلك قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المائدة8)، قال الطبري – رحمه الله –: "يا أيها الذين آمنوا بالله وبرسوله محمد، ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيامُ لله، شهداء بالعدل في أوليائكم

وأعدائكم..." [1]، وقال ابن كثير – رحمه الله –: "وَكُونُوا شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ أَيْ بِالْعَدْلِ لَا بِالْجَوْرِ... ولَا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ عَلَى تَرْكِ الْعَدْلِ فِيهِمْ، بَلِ اسْتَعْمِلُوا الْعَدْلَ فِي كُلِّ أَحَدٍ صَدِيقًا كَانَ أَوْ عَدُوًّا..." [2]، أما فيما يخص الموضوعية من خلال عرض الموضوعات، فتظهر من خلال عدَّة جوانب، كعرض أقوال المشركين ومناقشتها وبيان بطلانها، مع عدم تعميم الأحكام وإنصاف بعض أهل الكتاب، كقوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً) (آل عمران75)، وقوله عز وجل: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا) (البقرة219)، وفي هذا كله درس في عدم تعميم الأحكام حتى مع غير المسلمين.

ثانيا: الموضوعية في السنة النبوية

السنة النبوية أيضا حوت العديد من الأحاديث والآثار التي ترسخ لمعاني الموضوعية والعدل والانصاف ومجانبة الهوى والذاتية [3]، منها حديث أنس رضي الله عنه عن

---

[1] –جامع البيان 10/ 95، ت:أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1420/ 2000).

[2] – تفسير القرآن العظيم 3/ 56، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 –وينظر أيضا: ابن القيم "زاد المهاجر إلى ربه" 1/ 31، ت: محمد جميل غازي، مكتبة المدني، جدة، السعودية.

[3] – الذاتية من الذَّات وهي ما يُميّز الشيء ويخصه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشيء = نفسه وعينه، يُقَال فِي الْأَدَب نقدٌ ذاتي يرجع إِلَى آراء الشَّخْص وانفعالاته، وهُوَ خلاف الموضوعي. ينظر: الجرجاني، مصدر سابق، ص107 – مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، 1/ 307.

النبي- عليه الصلاة والسلام - قال: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ" [1]، قال ابن حجر - رحمه الله -: "أن يحب أن = يحصل لأخيه نظيرُ ما يحصل له... ومن الإيمان أيضا أن يُبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشر" [2]، ومن ذلك أيضا حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه موقوفًا: "ثلاثٌ مَن جمعهن فقد جمع الإيمان؛ الإنصافُ من نفسك، وبذل السّلام للعالم، والإنفاق من الإقتار"[3]، قال ابن القيم - رحمه الله - معلقا على الحديث: "قَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أُصُولَ الْخَيْرِ وَفُرُوعَهُ، فَإِنَّ الْإِنْصَافَ يُوجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءَ حُقُوقِ اللَّهِ كَامِلَةً مُوَفَّرَةً، وَأَدَاءَ حُقُوقِ النَّاسِ كَذَلِكَ... وَيَدْخُلُ فِي هَذَا إنْصَافُهُ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يَدَّعِي لَهَا مَا لَيْسَ لَهَا..." [4]، ليس هذا فحسب بل لقد أمرنا النّبيُّ - عليه الصلاة والسلام - بإنصاف غير المسلمين من أهل الذمة والمستأمنين فقال: "من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة" [5]، قال ابن عبد البرّ -رحمه الله -: "وفيه أنّ المؤمن وإن أبغض في الله لا يحمله

---

[1] – رواه البخاري في "كتاب الإيمان/ باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه" رقم (13) - الجامع الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الرشيد، الجزائر، ط1 (1431/ 2010).

[2] - فتح الباري بشرح صحيح البخاري 1/ 62 - دار الفكر، بيروت، ط1 (1427).

[3] – رواه البخاري في "كتاب الإيمان/ باب: إفشاء السلام من الإسلام" ص13.

[4] - زاد المعاد في هدي خير العباد 2/ 372، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27 (1415/ 1994).

[5] – رواه أبو داود في السنن "كتاب الخراج والإمارة والفيء/ باب: في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات" رقم (3052) - ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،

بغضه على ظلم من أبغضه" [1]، فإذا كان هذا هو الحال مع غير المسلمين، فمن باب أولى أن تنصف المسلم، مما يدل ويؤكد على حال الأئمة النقاد الذين تضلّعوا هذه المعاني؟ هل يُعقل أن يؤسسوا لمنهج نقدي قوامه الظلم والمحاباة وعدم العدل والإنصاف؟

المبحث الثاني: سبق المحدثين إلى استخدام الموضوعية في نقدهم للرواة

من حفظ الله عز وجل لسنة نبيه – عليه الصلاة والسلام –، تسخيره لأئمة جهابذة جعلوا من البحث والتنقيب عن السنن وفحصها واجبا دينيا، أسّسوا من خلاله لمنهج نقدي علمي مبني على مبادئ وأسس، ووسائل وأساليب قوامها العدل والأمانة والموضوعية؛ التي كانت من أهم سمات المنهج النقدي في جميع مراحله، مع الإشارة إلى أن نسبة الموضوعية لنقاد الحديث هو الأصل العام الغالب في المنهج النقدي الحديثي ووجود بعض الاستثناءات من بعض المحدثين والرواة لا يؤثر في الأصل العام عندهم؛ والذي التزموا فيه العدل والانصاف، وذلك ما سأبيّنه في المطلبين الآتيين؛

لبنان – والبيهقي في السنن الكبرى "كتاب الجزية/ باب: لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئا بغير أمرهم إذا أعطوا ما عليهم، وما ورد في التشديد في ظلمهم وقتلهم"، 9/ 344، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3 (1424/ 2003) – والحديث صحّحه الشيخ الألباني – رحمه الله – في "السلسة الصحيحة" رقم (445)، 1/ 807.

[1] – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 9/ 140، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387.

المطلب الأول: موضوعية الدوافع والمبادئ؛ الملامح النظرية، والتطبيقية

إنَّ قلّة التنظير عند النقاد المتقدمين لا يعني أبدا انعدام وجود المنهج، ذلك أنَّ المتتبع لنتاجهم العلمي يظهر له بجلاء وجود السمات العامة للمنهج النظري ضمن المنهج التطبيقي، وهذا راجع لطبيعة ذلك الزمن وحاجاته العلمية، إلاَّ أنَّ صلاحية التنظير للتطبيق أو التطبيق للتنظير يُعدّ أكبر دليل على نجاح أي ممارسة نقدية، وسأحاول في هذا المطلب عرض أهم الملامح النظرية والتطبيقية لموضوعية الدوافع والمبادئ والأسس لمنهج علماء الحديث عند نقدهم الرواة، حتى يتبين مدى صلاحية التنظير للتطبيق أو التطبيق للتنظير.

لا يخفى على أحد ما للمنطلقات والمبادئ من أهمية كبيرة في صقل أي عمل علمي ناجح، ذلك أنَّ صدقَ القواعد واللبنات الأولى وموضوعيتَها ينعكس حتما على صدقِ النتائج وموضوعيتِها، بل وعلى سلامة المنهج ككل، لذلك فإنَّ منطلقات ومبادئ وظروف النشأة العلمية النقدية هي التي تُبيِّن السّمات العامة لمنهج النقد عند المحدثين، الذي بُنِيَ من الأول على أسس من الصدق والأمانة، والعدل والإنصاف، ولعلَّ من أبرز هذه السمات ما يمكن تسميته بـ "دوافع النقد الرجالي عند المحدثين". فالأئمة النقاد – عليهم رحمة الله أجمعين – لم يُحرّكهم في عملية نقدهم لناقلة الأخبار، حُبّ النقد والتعالي على الناس بالعلم، أو الرغبة في إظهار عيوب الرّواة، بل كان دافعهم الأول والأخير، رضا الله عز وجل، ثم نصرة السنة النبوية وتطهيرها من الضعيف الذي شابها، فلولا الله عز وجل، ثم صدق هذه الطائفة وموضوعيتها، لما ميَّز الناسُ بين صحيح السنة وضعفيها، فالنصيحة لدين الله ولسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولعامة المسلمين، كان هدفهم الأول ومبتغاهم، والأمانة والإنصاف

والتجرد والموضوعية كان زادهم، فلا مكان عندهم للذاتية، أو الهوى والعصبية، أو المذهبية والعشوائية، بل إنه من شدة خوفهم وتقواهم من الخوض في أعراض الناس، نجدهم كانوا يخشون من الوقوع في الغيبة الحرام، وقد عبّر الإمام مسلم – رحمه الله – على ذلك بقوله: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشفَ عن مَعايِب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأَفْتَوْا بذلك حين سُئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذِ الأخبارُ في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب. فإذا كان الراوي ليس بمَعْدِنٍ للصّدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عَرَفَهُ ولم يُبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفتَه = كان آثماً بفعله، غاشّاً لعوامّ المسلمين..." [1]، وقال الإمام الترمذي – رحمه الله –: "وقد عاب بعضُ من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلامَ في الرّجال، وقد وجدنا غيرَ واحد من الأئمة من التابعين قد تكلّموا في الرجال... فما حملهم على ذلك عندنا – والله أعلم – إلا النصيحةُ للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة..." [2]، فالأئمة النقاد جاءت مُنطلقاتهم النقدية موضوعيةً سليمة؛ لأنها تقوم على أسس ربانية معتمدها القرآن الكريم و ما صح من السنة النبوية، و المتتبع لسيرهم ومواقفهم يدرك تماما طبيعة هذه الطائفة ودقتها وذكاءها

[1] – مقدمته على الجامع الصحيح ص28. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان. وينظر أيضا: "رفع الريبة عما يجوز ومالا يجوز من الغيبة" للشوكاني ص39. ت: عقيل المقطري، دار ابن حزم، لبنان، ط1 (1413/ 1992).

[2] – ذكره ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" 1/ 347. ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1 (1407/ 1987). وينظر أيضا: العزّ بن عبد السلام "قواعد الأحكام" ص110. ت: طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (1414/ 1919).

وخصوصيتها، والنصوص في ذلك كثيرة أذكر منها ما قاله الخطيب البغدادي – رحمه الله –: "وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة؛ فهم أُمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبيّ وأمّته، والمجتهدون في حفظ مِلّته، أنوارُهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة. وكلُّ فئة تتحيّز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عدّتهم والسنة حجتهم والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعرّجون على الأهواء، ولا يتلفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته..."[1].

وعموما فإنَّ المنطلقات الأولى للنقد عند المحدِّثين هي أكبر دليل على موضوعيتهم وموضوعية منهجهم، ومن النماذج التطبيقية لذلك قول أبي تراب النخشبي [2] لأحمد بن حنبل: «لا تَغْتبِ العلماءَ»! فقال له أحمد: «ويحك، هذا نصيحةٌ ليس هذا غيبةً" [3]، وقال أبو زرعة الدمشقي: "سمعت أبا مُسْهِر– عبد الأعلى بن مسهر – يُسألُ عن الرجل يغلط ويَهِمُ ويصحف؟ فقال: بيِّن أمرَه، فقلت لأبي مسهر: أترى ذلك

---

[1] – شرف أصحاب الحديث ص8، 9. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1996.

[2]– هو = أبو تُراب عسكر بن الحصين النَّخْشَبِي، روى عن نعيم بن حماد، وعنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ت245هـ). ينظر: الذهبي "سير أعلام النبلاء" 9/ 425، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2 – أبو نعيم "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" 10/ 45، دار السعادة، مصر، ط (1394/ 1974).

[3]– ذكره ابن رجب في "شرح العلل" ص15، مصدر سابق.

غيبةً؟ قال: لا" [1]، ففي هذين المثالين تصريح من الأئمة النقاد – رحمهم الله أجمعين – بأنَّ مقصدهم من نقد الرجال هو النصيحة لدين الله، وبيان صحيح الحديث من سقيمه، وهذا كلّه ليس من الغيبة في شيء، فمنطلقهم هو الواجب الديني نحو سنة النبي – عليه الصلاة والسلام –.

أما الملمح النظري الثاني لموضوعيتهم فهو اعتمادهم "مبدأ الإسناد"، الذي يُعدّ من خصائص هذه الأمة ومفاخرها، والإسناد على الرغم من كونه من أساليب نقل الأخبار إلا أن في استخدام واعتماد الرواة ونقاد الحديث عليه يمكن اعتباره كسمة من سمات الموضوعية، إذ لو لم يكن نقاد الحديث قد بلغوا ما بلغوا من الأمانة والموضوعية لما اعتمدوا أصلا الإسنادَ، ولما فتحوا على أنفسهم مَؤونة البحث والتنقيب، والرحلة في طلب الأسانيد، ولَقَبِلُوا الأخبار عارية عن أسانيدها، أو أنَّهم فعلوا كما فعل بعض الكذّابين والوضاعين وألصقوا المتون بأصح الأسانيد. كلا، فأُمناء الله على شريعته لا يفعلون ذلك، حيث إنهم لم يعتمدوا مبدأ الإسناد فقط بل اعتبروه دِيناً وركنا أصيلا في العملية النقدية، ونصوصهم في ذلك أكبر دليل. فنجد مثلا قول شعبة بن الحجاج – رحمه الله –: "كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خَلٌ وبَقَلٌ" [2]، أي أنه لا قيمةَ له [3]، وقال عبد الله بن المبارك – رحمه الله –: "الإسناد من الدين، ولولا

---

[1]– رواه ابن حبان في كتابه "المجروحين والضعفاء" 1/ 26. ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط1 1396هـ.

[2] – رواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" ص517. ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3 1404هـ.

[3]– عبد الفتاح أبو غدة "الإسناد من الدين" ص20، مكتبة المطبوعات، سوريا، ط1.

الإسناد، لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدّثكَ؟ بقي" [1]، والملامح التطبيقية "لمبدأ الإسناد" كثيرة جدا، من ذلك ما ذكره الإمام الحاكم – رحمه الله – بسنده قال: "حدثنا عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري قال: فجعل ابنُ أبي فروة يقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فقال له الزهريُّ: قاتَلَك اللهُ يا ابنَ أبي فروةَ، ما أجرأكَ على الله، ألا تُسند حديثَك؟! تُحدّثنا بأحاديثَ ليس لها خُطم ولا أزِمّة" [2]، وقال الشافعي: "سفيان بن عيينة: حدَّث الزهري بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلا سُلّم؟!" [3]، هذه هي الأمانة العلمية التي يدندن عليها اليوم في البحوث العلمية، قد طبّقها الأئمة النقاد في أرقى صورها، وبنوا وفقها منهجا علميا موضوعيا أمينا، وها هو الإمام الزهري – رحمه الله – يؤكد على

---

[1]– رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" 6/ 166، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

[2]– معرفة علوم الحديث ص7. ت: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط (1406/ 1986).

والخُطُم = مأخوذة من خِطام البعير، حيث يؤخذ حبلٌ ويجعل في أحد طرفيه حلقة، ثم يُشد فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثم يُثنى على أنفه، فإن كان هذا الخطم دقيقا سُمّيَ زِمام. ووجه الشبه بين الأسانيد والخُطُم والأزمة: الضبط والتعرف، فكما يضبط سير الناقة بحركة زمامها وتُعرف من حركته وجهةُ سيرها الصحيح، كذلك تُعرف الأحاديث وتضبط بأسانيدها. ينظر: ابن الأثير "النهاية في غريب الحديث"، 2/ 50 – وعبد الفتاح أبو غدة "الإسناد من الدين" ص18، 19.

[3]– ذكره ابن رجب الحنبلي في "شرح العلل" 1/ 58، 59، مصدر سابق.

ضرورة اعتماد السند، وردّ أي خبر سنده مبتور؛ إذ السند هو السلم الذي يتم من خلال درجاته الوصول إلى الخبر والمتن، وأيّ محاولة للوصول إلى الحكم النقدي دون هذا السلم فهي مردودة مهما كانت قيمة هذا النقل. وهكذا يتبين لنا أنَّ مظاهر الموضوعية والعدل والإنصاف قد مهدت للعمل النقدي عند الأئمة النقاد قبل ممارسته، متمثلة أولا في الروح الإيمانية عندهم، ثم في مجموع المبادئ التي نظروا لها انطلاقا من ذلك، وطبّقوها بمنهج قوامه العلم، والعدل، والموضوعية.

ثم إن الملامح النظرية والتطبيقية لموضوعية الأسس منها ما يتعلق بالناقد، ومنها ما يتعلق بإصدار الأحكام النقدية، وهذا بيانها؛

أ- الأسس المتعلقة بالناقد:

وأوّلُ ملمح للموضوعية في هذا المجال أنَّ باب النقد لم يُفتح لجميع المشتغلين بالحديث، وإنما هو للجهابذة المتخصصين العارفين بغواره، ودليلُ ذلك كثرة الرواة وقلّة النقاد، وهذا والله لهو قمة الموضوعية؛ فالإنسان عندما يعرف قدر نفسه يقف عند حده فلا يتكلم إلا فيما يحسنه، ضف إلى ذلك فقد وجدت العديد من المصنفات التي اهتمت بالترجمة لرجال هذه الصنعة، بل إن الإمام الحاكم-رحمه الله:" قد جعل معرفة المزكين لرواة الأخبار من أنواع علوم الحديث [1]، وفي ذلك يقول ابن رجب – رحمه الله –: "وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليلون من أهل الحديث جدا" [2]، وثاني ملامح الموضوعية، الشروط والضوابط الدقيقة، بل وحتى مجموع الآداب التي يجب أن تتوفر في الناقد والمُمَحِّص لناقلة الأخبار حتى

[1]- معرفة علوم الحديث ص52، "النوع: الثامن عشر".

[2]- شرح علل الترمذي 1/ 22، مصدر سابق.

يكون أهلا لذلك، فالنقد في حقيقة الأمر أول ما يُوَجّه إنما يوجه للناقد مهما علا قدره، وفي ذلك يقول ابن حجر – رحمه الله –: "كعدم الاعتماد على المضعِّف، لكونه من غير أهل النقد" [1]، ومن النصوص المؤكدة على ضرورة تحلّي الناقد بالموضوعية والإنصاف، ومجانبة الهوى، مع الخبرة والمعرفة، قول النووي – رحمه الله –: "إنما يجوز الجرح لعارفٍ به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة... فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامُه غيبةً محرّمة" [2]، ضف إلى ذلك أنهم اشترطوا الخبرة والمعرفة عند الناقد بكل ما يتعلق بالعملية النقدية، ومن الممارسات النقدية التطبيقية لذلك قول الأعمش – رحمه الله –: "كان إبراهيم[3] صيرفي الحديث، فكنتُ إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيته فعرضته عليه" [4]، ومن إنصافهم وعدالتهم أيضا، عدم محاباة النقاد بعضهم بعضا مهما كانت مكانة الناقد المخالَف، فإذا كان هذا مع الأئمة النقاد فكيف يكون حالهم مع الرواة؟ يبين ذلك ما

---

[1]– "هدي الساري" ص546 – وينظر في ذلك أيضا: الخطيب البغدادي "الكفاية في علم الرواية" ص108 – ابن الصلاح "علوم الحديث" ص69 – السخاوي "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي" 1/ 300. ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1 (1424/ 2003) – الذهبي "الموقظة في علم مصطلح الحديث" ص82.

[2]– شرحه على صحيح مسلم 1/ 124، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

[3]– هو = إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، روى عن علقمة ومسروق، ورأى عائشة رضي الله عنها، روى عنه الأعمش ومنصور، (ت95هـ). ينظر: الذهبي "تذكرة الحفاظ" 1/ 59، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419/ 1998) – "الكاشف" له أيضا 1/ 227، ت: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، السعودية، ط1 (1413/ 1992).

[4]– "معرفة علوم الحديث" للحاكم ص16.

جاء عن عبد الله بن أحمد قال: "سمعت أبي يقول: ذُكر عند يحي بن سعيد: عقيل [1]، وإبراهيم بن سعد [2]، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل وإبراهيم بن سعد، قال أبي: وإيش ينفع هذا؟ هؤلاء ثقات لم يَخْبُرْهما يحيى"، قال ابن عدي – رحمه الله –: "وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه، بمقدار ما تكلم، فيه تحاملٌ عليه فيما قاله فيه، ولم يتخلف أحدٌ عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وهو من ثقات المسلمين" [3]، فعلى الرغم من كون يحي بن سعيد القطان – رحمه الله – إماماً في نقد الرجال، إلا أنَّ الإمام أحمد وبعده ابن عدي – رحمهما الله — لم يمنعهما ذلك من ردّ كلامه، لأن أمانة العلم والدين عندهم أكبر من كل إمام، وعلّل الإمام أحمد – رحمه الله – ذلك بقوله: "لم يخبرهما يحي"، وهذه هي الأمانة العلمية، مع الأدب بِحُلّة الإنصاف والموضوعية.

ب– الأسس المتعلقة بإصدار الأحكام:

وضع الأئمة النقاد مجموعة من الأسس والضوابط، تُعد بمثابة المعيار الدقيق لقبول

---

[1]– هو = أبو خالد عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، روى عن الحسن البصري، وعنه الليث بن سعد، (ت144هـ)، قال أحمد بن حنبل: ثقة. ينظر: المزي "تهذيب الكمال" 20/ 245، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – ابن حجر "تهذيب التهذيب" 7/ 255.

[2]– هو = أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، روى عن أبيه سعد بن إبراهيم، روى عنه أحمد بن حنبل، (ت 183هـ)، قال أبو حاتم: ثقة. ينظر: الخطيب البغدادي "تاريخ بغداد" 6/ 86. ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1 (1422/ 2002) – والمزي "تهذيب الكمال" 2/ 88.

[3]– الكامل في ضعفاء الرجال 1/ 246، ت: عادل أحمد عبد الموجود – وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 (1418/ 1997).

الكلام في الرواة أو ردّه، وسأذكر ملامح موضوعيتها بإيجاز [1]:

1- **موضوعيتهم في عدم محاباة أيّ راوٍ مهما كانت مكانته:** إنَّ الأئمة النقاد لما كان محركهم في العملية النقدية النصيحة للدين، لم يكن يهمهم شخص الراوي أو موقعه، وإنما كانوا ينظرون للراوي من حيث الصدق والكذب، أو الخطأ والصواب، فمن التزم من الرواة ذلك قبلوا حديثه وإن كان مخالفا لهم، ومن لم يلتزم ذلك ردّوا حديثه وإن كانوا آباءهم أو إخوانهم، وقد عبّر الإمام البيهقي – رحمه الله – على ذلك بقوله : "ومن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يرد، علم أنهم لم يألوا جهداً في ذلك حتى إذا كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه لا تأخذه في الله لومة لائم ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم ولا صلة مال"[2]، ومن الملامح التطبيقية الشاهدة لذلك أنه: "سُئل الإمام علي بن المديني عن أبيه؟ فقال: اسألوا غيري، فقالوا: سألناك، فأطرقَ رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيفٌ" [3].

2- **موضوعيتهم في عدم الاقتصار على ذكر الجرح فقط:** وهذا الأساس هو الآخر من أكبر سمات تجرّدهم العلمي والمنهجي، حيث إنهم اعتبروا الاقتصار على

---

[1]- وقد اعتمدت في ضبط هذه الأسس – بالإضافة إلى ما تيسّر جمعه هنا – على مقال علمي للدكتور عبد الرحمن إبراهيم الخميسي بعنوان: "مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة"، مجلة جامعة علوم القرآن والعلوم الإسلامية، اليمن، العدد: 10، (1426/ 2005).

[2]- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة 1/ 47، ت: محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط2 (1406/ 1986).

[3]- ابن حبان "المجروحين" 1/ 401، مصدر سابق.

ذكر الجرح فقط من الظلم، وقد عبر عن ذلك الخطيب البغدادي – رحمه الله – بقوله: "إذا اجتمع في أخبار رجل واحد معانٍ مختلفة من المحاسن والمناقب، والمطاعن والمثالب، وَجَب كَتْبُ الجميع ونقله وذكر الكلّ ونشره"،[1] وفي تطبيقات نقاد الحديث لذلك، انتقاد الإمام الذهبي لمسلك ابن الجوزي – رحمهما الله – في معرض ترجمته لـ "أبان بن يزيد العطار (ت 160هـ تقريباً)"، وهو حافظ صدوق إمام فقال: "وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه، يَسْرُدُ الجرحَ ويسكت عن التوثيق".[2]

3- **موضوعيتهم في قاعدة "كلام الأقران[3] يُطوى ولا يروى"، وروايتهم عن بعض المبتدعة:** وهذه قاعدة دقيقة جليلة تمنع من قبول أيّ كلام يظهر فيه حظ النفس من جهة الناقد، واهتمام النقاد بهذه القاعدة دليل على صدق منهجهم وموضوعيتهم، ولولا ذلك لما وضعوا قاعدة يردّون بها كلام أئمة كبار في بعض أقرانهم، يقول ابن حجر – رحمه الله –: "وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعّف

---

[1]- نقله الذهبي في "الموقظة في علم مصطلح الحديث" ص82، ت: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1412هـ – وينظر أيضا: ناصر الدين الدمشقي "الرد الوافر" ص14، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، لبنان، ط1، 1393هـ.

[2]- ميزان الاعتدال 1/ 16، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1382/ 1963).

[3]- الأقران هم "الذين اشتركوا في السن واللُّقِيِّ"، ينظر: ابن حجر "نزهة النظر" ص133، ت، نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3 (1424/ 2000).

بعضَ الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتّحامل بين الأقران..." [1]، ومن الأمثلة التطبيقية لهذه القاعدة ، قول الذهبي – رحمه الله –: "ذُكر يحي بن أبي كثير عند قتادة، فقال: متى كان العلم في السَّمَّاكين – أي في غير أهله –؟!، فذُكر قتادة عند يحي فقال: لا يزال أهل البصرة بشرٌ ما كان فيهم قتادة... قال الذهبي: كلامُ الأقران يُطوى ولا يروى" [2]، ومن ذلك أيضا إنصافهم حتى مع أهل البدع، وروايتهم عنهم إن كانوا صادقين، وقد بلغ عدد من رُمي[3] في اعتقاده من رجال البخاري (69) راويا، منهم: إبراهيم بن طهمان، وداود بن الحصين، والعبرة في تخريج البخاري عنهم، إنما هو صدق اللهجة وإتقان الحفظ [4]،بالإضافة إلى عدم قبول الجرح إلا مفسّرا، وكذا اهتمامهم بألفاظ التجريح ومراتبها، والتي توضح موضوعية المنهج النقدي عند المحدثين وعدالته.

المطلب الثاني: موضوعية الوسائل والأساليب؛ الملامح النظرية، والتطبيقية

---

[1]– هدي الساري ص385. وينظر: السبكي "قاعدة في الجرح والتعديل" ص15، 16 (مطبوع ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث)، ت:عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط5 (1410/ 1990).

[2]– سير أعلام النبلاء 275/5، 276.

[3]– "كتاب المجروحين" لابن حبان 1/ 401.

[4]– ينظر: كريمة سوداني "منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة" ص439، 445، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1 (1425/ 2004) – أحمد صنوبر "أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه" ص3، 4. – أبو بكر كافي "منهج الإمام البخاري في تصحيح الاحاديث وتعليلها من خلال الجامع" ص104، 405، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1442/ 2000).

إنَّ المتتبع لحلقات النقد الحديثي؛ يجد أنَّ الأئمة قد استعملوا جميع الوسائل والأساليب التي توفرت لهم آنذاك، في سبيل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن شخص الراوي وحاله، بغرض الوصول إلى تشخيص مرتبته تشخيصا دقيقا قائما على العلم والعدل والموضوعية، ومن ثَمَّة الحكم على مروياته صحّة وسُقما، فسخّروا في سبيل تلك الغاية أعمارهم وراحتهم، وأموالهم وأهليهم، وكل ما يملكون، فرزقهم الله فهما للمسائل والأمور، يقول ابن رجب – رحمه الله –: "حُذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهمٌ خاصّ يفهمون به أنَّ هذا الحديث يُشبه حديث فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيُعلّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهلُه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصّوا بها عن سائر أهل العلم"[1]، وتكفي نظرة إنصاف واحدة لجهود الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين لبيان ما بلغوه من الدقة في البحث، والتمحيص و التنقيب عن أحوال الرواة، وقد عبَّر د.إبراهيم اللّاحم عن ذلك فقال: "استخدم الأئمة النقاد عددا من الوسائل في سبيل حكمهم على الرواة، وهي وسائل دقيقة جدا، لم تترك جانبا في الراوي إلاَّ وتطرّقت له..." [2]، ولعلَّ ملامح موضوعية وسائل نقد الرجال عند المحدثين ومرتكزات ذلك وقواعده، تظهر في شِقّين؛ أحدها خاص بطريقة استقرائهم وسبرهم لكل ما يتعلق بالراوي ومروياته، والآخر خاص بطريقة مقارنتهم واعتبارهم لنتاج الاستقراء والسبر مع الوسائل المعينة على ذلك، قَالَ الخطيبُ البغداديّ – رحمة الله عليه –: "والسبيلُ إلى معرفةِ علّةِ الحديث أنْ يجمع بين

[1]– شرح علل الترمذي 1/ 163.

[2]– الجرح والتعديل ص41، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1424/ 2003).

طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط...، وَيقول علي بنُ المديني – رحمه الله –: البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه" [1]، وقد ذكر الإمام عبد الرحمن المعلمي – رحمه الله – العديد من النصوص التي تبين دقّة الممارسة النقدية عند المحدثين ومُرونَتها، فقال: "ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإنَّ الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرفَ أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأيّ بلد؟ وكيف هو في الجرح والتعديل، والدين والأمانة، والعقل والمروءة والتَّحَفُّظ؟ ومتى شَرَع في الطّلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كِتابُه؟ ثم يعرفَ أحوال الشيوخ الذين يحدّث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادَتهم في التّحديث، ثم يعرفَ مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك مُتيَقّظا، مُرْهَف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميلُه الهوى ولا يستفزّه الغضب، ولا يستخفه بادِرُ ظَنٍّ حتى يستوفى النظر وَيَبْلُغَ الْمَقَرَّ، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر..."[2]، هذا هو صنيع الأئمة النقاد الذي يحمل في طياته معاني العدل والإنصاف والموضوعية، والتي تظهر من خلال دقّة

[1]– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 193، 213، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

[2]– مقدّمته على كتاب "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" 1/ ص: ب، ج، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1 (1371/ 1952).

البحث والتثبت في إصدار الأحكام على الرواة غاية التثبت دون محاباة لأيّ راو، حيث إنهم – رحمهم الله – من موضوعيتهم وإنصافهم لم يكونوا يختبرون الرواة فقط، بل كانوا يختبرون شيوخهم بل ويُلقّنونهم، و لو كانوا فعلا متبعين للهوى والتلقائية في النقد لما وجدنا أصلا هذه النصوص المَبْنِيَة على تتبع أحوال الرواة وطرائقهم في التحمّل والرواية، "وكان هؤلاء الأئمة الأعلام لا يصدرون حكمهم على راو من الرواة إلا بعد تفتيش دقيق لرواياته وسبرٍ عميق لأحاديثه، والوقوف على مدى تحرِّيه وضبطه، والوقوف على جميع أموره، ويَعُدُّون ذلك أمانة وديانة، فتراهم يتكلمون في صاحب الدين المتين إن كان ممن يُخطئ في ضبط الحديث" [1]، وقد بيّن المعلمي – رحمه الله – طرق اختبارهم للرواة فقال: "منها: النظر في حال الراوي في المحافظة على الطاعات واجتناب المعاصي، وسؤال أهل المعرفة به، قال الحسن بن صالح بن حيّ: كُنّا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه، حتى يقال: أتُريدون أن تُزوّجوه!، ومنها: أن يحدث أحاديث عن شيخ حيٍّ فيسأل ذلك الشيخ عنها... ومنها: أن يحدث عن شيخ قد مات، فيقال للراوي: متى وُلدتَّ؟ ومتى لقيتَ هذا الشيخ؟ وأين لقيته؟، ثم يقابل بين ما يجيب به وبين ما حفظ من وفاة الشيخ الذي روى عنه، ومحلّ إقامته وتواريخ تنقله... ومنها: أن يسمع من الراوي أحاديث عن شيوخ قد ماتوا، فتُعرض هذه الأحاديث على ما رواه الثقات عن أولئك المشايخ، فينظر هل انفرد هذا الراوي بشيء أو خالف أو زاد أو نقص؟... ومنها: أن يسمع من الراوي عدَّة أحاديث فتحفظ أو تكتب، ثم يسأل عنها بعد مدة، وربما كرّر السؤال مرارا لينظر:

[1]– لقمان السلفي "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم" ص121، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط2 (1420هـ).

أَيُغيّر أو يبدل أو يزيد أو ينقص" [1]، ومن الملامح التطبيقية لموضوعية الوسائل والأساليب، نجد قول الإمام البخاري – رحمه الله –: "أحفظُ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح"[2]، فالأئمة لم يتكلموا في ناقلة الأخبار إلاَّ بعد حفظ وسبر واختبار لمروياتهم، وهذا من عدلهم وإنصافهم، وقد بلغوا في درجة الحفظ والدقة مبلغا كبيرا، حيث إنَّهم لم يحفظوا أحاديثهم فقط، بل كانوا يحفظوا مرويات شيوخهم وكيفية تحملها لهم، ودليل ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي: "كنت عند أبي عوانة فحدّثَ بحديث الأعمش، فقلتُ: ليس هذا من حديثك، قال: بلى، قلت: لا، قال: بلى، فقلت: لا، قال: يا سلامة هاتِ الدرج فأخرجه فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقتَ يا أبا سعيد، صدقت يا أبا سعيد، ومن أين أُتِيتُ به؟ قلتُ: ذُوكرتَ به وأنت شابٌّ فظننتَ أنك سمعتَه"[3]، وتظهر الموضوعية في هذا المثال من ناحيتين: الأولى خاصة بأبي سعيد ابن مهدي – رحمه الله –"من حيث دقّةُ حفظه وسبره لحديث أبي عوانة – رحمه الله – أكثر من حفظه هو لحديثه، وإصراره على بيان الخطأ بأمانة وأدب، دون مجاملة. والثانية خاصّة بموضوعية أبي عوانة الوضاح – رحمه الله –، وقبوله النقد، بالتثبت والرجوع إلى الأصول، ثم الاعتراف بالخطأ والتسليم لابن مهدي – رحمه الله — بذلك، ثم سؤاله عن سبب الخطأ. ويروي ابن حبان – رحمه الله – صورة تطبيقية عن دقّة البحث والتفتيش عند الأئمة النقاد فيقول: "قال محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي: جاء يحيى بن معين

---

[1]– علم الرجال وأهميته ص26.

[2]– رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" 2/ 322.

[3]–ابن حبان، مصدر سابق، ج1، ص54.

إلى عفّان بن مسلم ليسمع منه كتبَ حماد بن سلمة ، فقال له: هل سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدّثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبوذَكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب على أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يُخطئ فأردت أن أُميّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه"[1]، ففي هذا المثال تظهر الموضوعية في صدق يحي بن معين وأمانته وتثبّته في تتبع مرويات حماد بن سلمة والإكثار من السماع، وذلك بغرض التمييز بين خطئه هو وخطأ الرّواة عنه.

خاتمة

وختاما نقول = لقد حُق للنقد الحديثي أن يفتخر بنقاده، و للنقاد أن يفتخروا بنقدهم الذي سطروا فيه مواقف عملية، تجعل الإنسان يقف مبهورا أمامها، يتساءل عن طبيعة الصدق الذي عاشه هؤلاء النقاد، حتى بلغوا ما بلغوا من العلم والفهم، والعدل والإنصاف، والموضوعية ذات الأصول الشرعية المتينة.

ويمكننا هنا تلخيص أهم نقاط البحث ونتائجه:

[1]- كتاب المجروحين 1/ 32.

– الموضوعية كمصطلح ليس له استعمال في اللسان العربي، ولا في استعمالات علماء الإسلام الأوائل، إلا أن معناها موجود وهو المعبّر عنه بـ: العدل والإنصاف والقسط.

– الموضوعية هي ذلك المنهج الفطري الرباني الذي يُعرِّف الخَلْقَ على الحَقِ بِحَقّ، فيسعدوا في دنياهم وأخراهم، أما عند الأئمة النقاد فهي مجموعة من الوسائل والأساليب التي اعتمدها الأئمة النقاد لخدمة السنة النبوية، وفق أسس وضوابط شرعية وعلمية.

– الدعوة إلى اعتماد الموضوعية بضوابطها الشرعية من خلال التأكيد على معاني العدل والإنصاف، والقسط والتجرّد عن الهوى، مستفيضة في القرآن الكريم والسنة النبوية.

– ثبت سبق نقاد الحديث إلى استخدام أهم أسس البحث العلمي في نقدهم، من خلال استنادهم على الموضوعية الشرعية العلمية في نقدهم لرواة الأخبار.

– يظهر هذا السبق لاستخدامهم الموضوعية في نقدهم الحديثي من خلال؛ منطلقاتهم ودوافعهم النقدية، وكذا مجموع مبادئهم وأسسهم النقدية، ثم مجموع الوسائل والأساليب التي اعتمدوها في نقدهم الرواة.

– كان ذلك سببا في النتيجة الحتمية وهي = صحة منهجهم النقدي وسلامته ودقته سواء منه ما تعلق بالسند أم بالمتن.

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

–قائمة المصادر و المراجع:

❖ القرآن الكريم.

1. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1(1424هـ-2003م).
2. أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض-عبد الفتاح أبو سنة ، الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1(1424هـ-2003م).
3. -أبو بكر بن الطيب كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها- من خلال الجامع الصحيح-، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1(1442هـ-2000م).
4. أحمد أبو حاقة، معجم النفائس الوسيط، دار النفائس، عمان-الأردن، دط، دت.
5. أحمد الدغشي، نظرية المعرفةفي القرآن الكريم وتضميناتها التربوية، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1(2002م).
6. أحمد بن إدريس القرافي المالكي، الفروق، عالم الكتب، بيروت-لبنان، دط، دت.
7. أحمد بن الحسين البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1(1405 ه).
8. السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3 (1424/ 2003).
9. أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة، مصر، ط (1394/ 1974).
10. أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط(1399هـ-1979م).
11. أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، دط، دت.

12. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة، القاهرة-مصر، ط21(1992م).

13. أحمد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1(1429هـ-2008م).

14. أحمدبن علي ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط1(1326هـ).

15. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1(1427هـ-2007م).

16. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ت، نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3 (1424/ 2000).

17. أحمدبن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1409هـ-1988م).

18. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، دط، دت.

19. تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

20. شرف أصحاب الحديث، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط(1996م).

21. إسماعيل بن عمر أبو الفداء بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ت:محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1(1419هـ).

22. أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، دط، دت.

23. جودت عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، الأردن، ط(1428هـ-1007م).

24. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3 (1404هـ) ..

25. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى البار، دط، دت.

26. حمدان بن عبد الله الصوفي، الموضوعية في العلوم الطبيعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1 (1409هـ).

27. سليمان بن الأشعث أبو داود السِّجِسْتاني، السنن، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، دط، دت.

28. صالح بن سعيد عومار، مجموع محاضرات في الجرح والتعديل -مقدمة لطلبة ليسانس-، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة -الجزائر.

29. مذكرة في أحاديث الأحكام -لطلبة سنة أولى ماستر-، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر.

30. ظفر أحمد التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم، بيروت-لبنان، ط3، دت.

31. عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد الرزي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، عن "النسخة المصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد-الهند سنة:(1373هـ-1952م)".

32. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط1(1407هـ-1987م).

33. عبد الرحمن بن صالح، الموضوعية في العلوم التربوية، دار المنارة، جدة- السعودية، ط1(1407هـ).

34. عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، علم الرجال وأهميته، دن، دط، دت.

35. عبد العزيز العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ت: طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (1414/ 1919).

36. عبد الكريم بكار، فصول في التفكير الموضوعي، دار المنارة، جدة، السعودية، ط1، 1407هـ.

37. عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود - وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 (1418/ 1997).

38. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة-مصر،ط 2(2005م).

39. عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث)، ت:عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت-لبنان، ط5(1410هـ-1990م).

40. عبدالفتاح أبوغدة، الإسناد من الدين، مكتب المطبوعات، حلب-سوريا، ط1(1416هـ-1992م).

41. عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ابنان، ط(1406هـ-1986م).

42. علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، أسباب نزول القرآن، ت: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام-السعودية، ط2(1412 هـ- 1992 م).

43. علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء،، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1(1403هـ-1983م).

44. كريمة سوداني، منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1(1425هـ-2004م).

45. لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط2(1420هـ).

46. المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، ، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان،ط1(1399هـ-1979م).

47. مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى-أحمد الزيات-حامد عبد القادر-محمد النجار)، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة-مصر، دط، دت.

48. محمد الأنصاري أبو زكريا الأزهري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ت: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1(1420هـ-1999م).

49. محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27(1415هـ-1994م).

50. زاد المهاجر إلى ربه، ت:محمد جميل غازي، مكتبة المدني، جدة-السعودية، دط، دت.

51. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط3(1416هـ-1996م).

52. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ت: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، السعودية، ط1 (1413/ 1992).

53. الموقظة في علم مصطلح الحديث، ت: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، ط2(1412هـ).

54. تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419/ 1998).

55. سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2(1405هـ-1985م).

56. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله-صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الرشيد، الجزائر، ط1(1431هـ-2010م).

57. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ت:أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1(1420هـ-2000م).

58. محمد بن حبان بن أبو حاتم البُستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب-سوريا، ط1(1396هـ).

59. محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار ابن الجوزي ، السعودية، ط1(1429هـ)

60. محمد بن عبد الرحمن أبو الخير السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1(1424هـ-2003م).

61. محمد بن عبد الله ابن البيع أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2(1397هـ-1977م).

62. محمد بن عبد الله بن ناصر الدين الشافعي، الرد الوافر، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1(1393هـ).

63. محمد بن علي الشوكاني، رفع الريبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة، ت: عقيل المقطري، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1(1413هـ-1992م).

64. محمد بن علي المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1(1410هـ-1990م).

65. محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، الجامع الصحيح المختصر من سنن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، ت: أحمد شاكر-محمد فؤاد عبد الباقي-إبراهيم عطوة، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر،ط1(1395هـ-1975م).

66. محمد بن مكرم بن على ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3(1414هـ).

67. محمد بن يعقوب مجمد الدين الفيروزآبادى. القاموس المحيط، ت:مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1(1426هـ-2005م).

68. محمد علي قاسم العمري، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، عمان-الأردن، ط1(1340هـ-2000م).

69. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من العلماء، دار الهداية، دط، دت.

70. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، دط، دت. :

71. نصر سلمان-سعاد سطحي، إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط(2011).

72. يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط2(1392هـ).

73. يوسف القاضي، مناهج البحوث وكتابتها، الرياض-السعودية، ط(1404هـ-1984م).

74. يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1(1400هـ-1980م).

75. يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط(1387).

-المجلات العلمية والمواقع الإلكترونية:

1- عبد الرحمن إبراهيم الخميسي، مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، مجلة جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، اليمن، العدد: 10، (1426هـ-2005م).

2- شبكة ينابيع: www.yanabeea.net.